الدولة ، وأنماط الاستجابة لحركة التغيير الدولية

الدكتور قحطان كاظم الخفاجي(*)
الباحث: معمر منعم العمار(**)

المقدمة: مع بوادر النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم، وحركة التغيير الدولية لم تزل في تدفق مستمر، وإذ اختلف الباحثون والساسة في العثور على قوانين علمية لتأطيرها تبعاً لحاجة النظام الدولي إلى الكثير من نظم الحوافز لتأهيله لكي يكون في مرأى وحداته، وإلى نظم تنتظم فيها علاقات التفاعل بينه وبين قواه الفاعلة من جهة، وبينه وبين وحداته المتعددة، التي حّمل أدائها بالعديد من الأهداف والمصالح، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وتعدد مآلاته ، لذا بات من الصعب قراءة النظام الدولي، كمعطى، إلا عبر (منهج) التغيير.

والحقيقة، إن تعدد نماذج تعاطي الدول، فضلاً عن وحدات النظام الدولي الأخرى، مع حركة التغيير الدولية، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، جعل من جذوة التغيير الدولية متقدة، لتغدو ذا تأثير شامل وعميق، أثر كثيراً على الرؤى والسلوكيات معاً، حتى لم يعد هناك مخرجاً من التغيير إلا التغيير ذاته.

وتبعاً لمركزية فكرة التغيير، في النظام الدولي، بدت القراءات الإستراتيجية تتواتر بهدف بلورة موقف محدد، لا من التغيير ذاته، بل ومن الظواهر الناتجة عنه.

(*)أستاذ الإستراتيجية المساعد ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين.
(**)ماجستير علوم سياسية _ الإستراتيجية .

الأمر الذي جعل العالم عموماً والدولة القومية خصوصاً أمام تحدٍ عاتٍ مفاده العثور على استجابة محددة ومنضبطة تحوي بمفرداتها، رؤى ووسائل، لمجابهة التغيير بنمط محدد من الاستجابة، استجابة كلية لا استجابات فرعية تبعاً لما تستلزم الأخيرة من التزامات وتكييفات لملاحقة تلك المتغيرات، توظيفاً أو تحييداً.

ولطبيعة التغيير المتسارعة ولمتطلباته وتأثيراته وتداعياته، وجدت الدولة نفسها أمام ضرورة الاستجابة لمعطيات هي غير قادرة على تجاهلها لحقيقة تداخل الاهتمامات الدولية. وعلية فالاستجابة آتية. فألزمت الدولة أكثر من ذي قبل بالإدراك الاستراتيجي لمتطلبات الوجود والديمومة والفعل المؤثر، في عالم متغير ليس في مجال الآليات فحسب، بل في دلالات وجود الدولة وفاعليتها. ومن هنا جاءت فرضية البحث التي مفادها "التغيرات الدولية المتلاحقة، تفرض على الدولة أمتلاك عناصر وجودها ومشروعيتها وفاعليتها، كأستجابة ذاتية وموضوعية للتغيرات الدولية المختلفة ، وتأكد حضورها وتؤمن مصالحها".

وقد تم وضع هيكلية للبحث قوامها مطلبين، خصص الاول: لتوضيح مفهوم الاستجابة ومضمونها، في حين خصص المطلب الثاني: لدراسة نماذج لاستجابات الدولة القومية لحركة التغيير .

المطلب الأول: الاستجابة (المفهوم والمضمون)

من بين المفاهيم التي غزت الأدب السياسي عموماً والاستراتيجي على وجه الخصوص، التي كانت للتغيرات الدولية التي لفت النظام الدولي بكل ما أرسته من تحديات، أثر كبير في سيادتها لأجندة الأداء الاستراتيجي الدولي، مفهوم الاستجابة الذي بدا تشريحه وتقنين صوره، حالة لا بد منها في النظام الدولي بدلالة ما يمثله الأخير من إجراءات تارة تكون قسرية وتارة أخرى تكون تبادلية تتصل بمنظومة إدارة تمثل بمجمل تفاصيلها استجابات مختلفة الدافع والنمط لحاجات معينة أو مولدة لحاجات أخرى، قد تكون بنائية (حيث تراكم القوة) أو أدائية (حيث ردود الأفعال) أو هيكلية (مجابهة للتغيير أو تطويعاً لمخرجاته)[1]. وهكذا كانت ولم تزل الاستجابة معياراً

لفاعلية النظام الدولي. وهذا ما يجعلنا نقر بعدم صوابية الآراء التي سادت العلوم الاجتماعية التي اعتمدت في تفسيراتها على استقلالية الظاهرة السياسية كما هو الحال عند (غرامشي أو ديفيد استن) لصالح البحث عن مقتربات تأثر وتأثير بين تلك الظاهرة وظواهر أخرى (اقتصادية واجتماعية وحضارية) أو في التفتيش عن المحتوى (الاقتصادي والاجتماعي والحضاري) في كنه الظاهرة السياسية ذاتها. وتلك نتيجة أفرزتها المتغيرات الدولية بعد عام 1985، وحققت كثيراً من توصيف مفهوم ومحتوى الاستجابة لتلك المتغيرات، طالما تدخلت في صياغاتها عوامل وممكنات متعددة منها الإرادة، السلوك، والحرية. وهذا ما دعا بعض الأوساط الأمريكية إلى توزيع اهتماماتهم على وفق نظريتين في تعاملهم لصياغة استجابة ما حيال المتغيرات الدولية[2].

1. نظرة تجريدية تقوم أساساً على إدراك إمكانية التأثير على وفق قاعدة (علاقات القوة).
2. نظرية متقدمة تقوم أساساً على ممارسة الاستجابة كنوع من أنواع ممارسة القوة. وهنا تبدو الاستجابة مجرد قرار لا غير.

وعلى خلاف مفهوم التغيير، الذي عانى دارسوه صعوبة حسم رأي ثابت بخصوصه، بدا مفهوم الاستجابة قابلاً للتحديد والقياس مثل بمجمله (القدرة العالية على مواجهة التحديات والعقبات التي يفرزها التغيير أو منعاً له، واستلهام حاجات الدول في التغيير بسرعة ودقة ومرونة عالية) أو (عملية تحويل المواقف بكل ما تضمه من تصورات وأحاسيس وآمال وخطط، إلى تجارب منظورة، يجد فيها صناعها صورته وهو يشكل مستقبله)[3].

وهنا بدت الدولة القومية معنية برؤية أدائها على وفق ثنائية التحدي – الاستجابة، لا على ثنائية الفعل ورد الفعل التي كانت سائدة أيام القطبية الثنائية، طالما بدا التغيير ذا صفة شمولية وملزمة للجميع، لذا لا غرابة أن تكون الاستجابة بما تحمله من رؤية كما سيرد لاحقاً، موقفاً مصيرياً تتخذه الدولة القومية حفاظاً على وجودها، كياناً ونظاماً، مكانة ووظيفة، دوراً ومستقبلاً[4].

وقد استعار علم الإستراتيجية مفهومة الاستجابة، في بعض مما اعتمده حياله، من علم النفس لاسيما في جانبه السياسي. فالاستجابة لدى علماء النفس السياسي، كمعطى، لا يمكن دراستها أو البحث في دواعيها وشروطها دون البحث عن السلطة وسبل حيازتها وآليات التعامل معها (إدارتها). فكما الأفراد، تحاول الدول وبصورة دائمة امتلاك القدرة اللازمة لمراقبة سلوكيات الدول الأخرى ومتغيرات البيئة الحاضنة لها إقليمياً ودوليا، والجد في البحث عن الدوافع الكامنة وراء ذلك، بقصد تفسيرها وصياغة الافتراضات اللازمة لتوقع مآلاتها أو ما يمكن أن تؤسسه من عواقب تمثل شواغل تهتم بها، سلباً أو إيجاباً، توطئة لاتخاذ موقف حيالها[5].

والحقيقة، إن ارتباط الاستجابة بـ(الموقف) لم تكن مهمة مؤقتة أو اختيارية، بل مثلت بتواترها لاسيما مع عصر التغيير وسيادة العلم، جوهر التطلع للمشاركة في السلطة، عندها تبدو الاستجابة تدبيراً واجباً على الدولة حيال ما ترغب بكل مؤسساتها أدائه على المستوى الداخلي أو الخارجي بغض النظر عن طبيعة المجتمع ودرجة تقدمه[6].

ويرى (جيمس ماكورمك)، إن القيادة الإستراتيجية وهي تؤدي عملها في إدارة أهدافها ومصالحها بنظرة شمولية تحاول أن تكون استجابتها متناغمة مع قيمة القصد من صياغة تلك الأهداف وترتيبها على وفق منهجيات محددة. وهنا ينبغي أن نتذكر منهجيات نوشترلين الأمريكية التي دعت إلى الاهتمام بما تصدره القيادة والخبراء من تعميمات حول أهمية الأهداف والمصالح، بقصد تبيان الحدود الحرجة والأوليات والاحتمالات وتناوبها وتكرارها في ظروف مختلفة بقصد تحديد الرد/ الاستجابة حيال أي تهديد لها[7]. عندها تكون الاستجابة كما يرى (مكسيم لوفايفر)، قرار استراتيجي، غالباً ما ينتج عن قلق أو تصور مسبق، وعن إدراك وتعريف موقف، فإن نجح أصحابها في صياغة مخرجات كل تلك المهام، كانوا كمن راكم قواه، أو استحدث قدرة[8].

وهكذا بدت الاستجابة كمفهوم (عبارة عن عملية مقصودة يراد منها خلق مقتربات بناء وتوظيف لممكنات القوة لصالح بناء القدرة المنقولة أساساً بالفعل

الاستراتيجي). وهذا ما تظهر فائدته في أوقات التغيير بكل ما تحمله تلك الأوقات من آثار في هيكلية النظام الدولي[9].

وبرغم كل ذلك خضع مفهوم الاستجابة، إستراتيجياً، إلى مراجعات علمية عديدة، لا تبعاً لتاريخية حركة التغيير الدولية وتخمتها بالكثير من التهديدات والتحديات والأحداث، بل لأن المفهوم بذاته لم يكن اصطلاحاً نظرياً بكليته بل حمل بطياته نصيب عملياتي، تشكلت على وفق ما يضمه من أفكار واتجاهات تدبر وتوقع وتحسب (مبادئ التفكير الاستراتيجي)، فضلاً عن نظمية بناءه (مضمون التخطيط الاستراتيجي)، قيمته، حتى بدت الاستجابة وأنماطها، حصراً ودراسة، تمثل معياراً لضبط معطيات العالم وصورته الأكبر (النظام الدولي). بل وفرض النموذج المراد سيادته، كما هو حال الولايات المتحدة وفرضها لنموذجها الليبرالي كخيار وحيد متاح أمام تطور المجتمعات الحديثة ورقيها[10].

واتساقاً مع هذه الرغبة / المطلب قدم لنا الأستاذ الدكتور (منعم العمار)، معياراً منظماً لقياس مدى حيوية الاستجابة وأثرها في بناء الدولة القومية، من خلال التمييز بين نوعين من عوائد/ فوائد الاستجابة، فهناك[11]:

أ. العائد المستحيل، الذي تبدو فيه المحصلة وكأنها عملية طويلة المدى تتخللها فواصل اختلال تعيدها إلى نقطة الصفر مع بروز كل متغير.

ب. العائد الصافي، الذي تبدو فيه الاستجابة وقد صادفت القدرة على ضبط المتغيرات بداءة، وهذا ما نلاحظه جلياً في سعي القوى / الدول في تحقيق استجابة واضحة وملموسة حيال الثورة المعرفية ببعديها المعلوماتي والذكي، والتي جعلت من مفهوم الأمن القومي الشامل (كما يقول بريجنسكي) (خرافة إذ لا يمكن التوصل إلى الأمن الشامل والدفاع الشامل)، بل وجعلت من نظرية الردع بذات الجدوى التي كانت أيام القطبية الثنائية[12]، مثلما رسخت فكرة أفول السيادة التي جاء بها ولتر رستون والتي فقدت بموجبها قدسية حدودها السياسية[13]. الأمر الذي جعل البعض من الدول القومية تتجه نحو تجريب خيار التكامل في الوظائف، أو وظيفة التكامل لما تمتلكه من قدرات محسوبة لعلها تضبط حركة الزمن في أدائها أو في صياغتها لأهدافها[14].

وعودة إلى مخرجات تلك المراجعات، بدت الاستجابة، استراتيجياً، تمثل :
أ. مقدمة لصياغة الموقف. فتعامل الدولة القومية مع حركة التغيير الدولية، أصابه نوع من النضج مع توالي أحداث تلك الحركة حتى بدا صناع القرار في استجابتهم لها أكثر قدرة على التعاطي معها واختيار زوايا النظر إليها بل واكتساب المهارة اللازمة في التركيز على الأدوات المحورية توطئة لصياغة (تخطيط) صيغ التعامل مع الأحداث لاسيما العابرة منها بقدر من التحسب، فضلاً عن حساب المكاسب والخسائر التي يجلبها أي حدث تغييري، عندها فقط نستطيع سر البراغماتية والتنوع الكبير في الوسائل، الذي يميز العديد من استجابات الدولة القومية حيال المتغيرات الدولية لاسيما الثورة المعلوماتية[15]. وهذا ما أشار إليه فوكوياما في كتابه (الثقة)، صراحة، وأثر ذلك على توزيع القوة السياسية أو على الآليات التقليدية للحكم، فضلاً عن إدارة المتغيرات التي سببتها تلك الثورة وما انتجته من انساق جديدة أصبحت فيما بعد مستودعاً للتغيير المستمر، كما هو الحال مع (بروز الجمعيات الدولية التطوعية ومنظمة العفو الدولية) التي استطاعت إحراج الكثير من الحكومات التي لا تراعي حقوق الإنسان[16].
ب. مقدمة لصياغة إستراتيجية ما حيال موقف معين أو قضية معينة أو كخطة لحيازة هدف ما (خارطة طريق). لا يخطئ (روبرت اسكسورد)، بالقول إن الاستجابة كمعطى تحتل مكانة مهمة في الإستراتيجية، طالما بدت حاملة للهدف النهائي منها حيث أحداث التأثير في طرف ما أو في البيئة الحاضنة لها والعمل على تحقيق المصالح والأهداف التي ترغب الإستراتيجية الشاملة في حيازتها خدمة للغايات النهائية للدولة[17].

ولم تقف الدراسات الإستراتيجية في تصديها لمفهوم الاستجابة عند هذا الحد، بل دأبت الكثير منها إلى استشفاف مضمونه عبر الكشف عن الآليات المنشئة له كتدبير، ليس انطلاقاً من حدثه المسبب أو الرغبة في منطقية الرد عليه، بل الإحساس بضرورة حسابه كمنطلق عقلاني دائم. ويرجع أصل هذا الأمر، إلى سيادة تأثير دعاة المدرسة النسقية في تركيزهم على التغيير من خلال النظر لتأثيراته على البنى المجتمعية وما تحمله من أنساق، بعدّها دالات فاحصة لحدوثه كفعل وكفكرة[18]. ومن حصر تلك التأثيرات، تخرج الاستجابة، أما اصلاحاً للأنساق المتأثرة أو تكييفاً لها، أو إيجاد مثيلاً لها، ولكن ذات وظائف أكثر جدوى[19].وعليه، فإن الاستجابة يمكن أن تبنى من خلال حضور:

أ. الرؤية:

والرؤية في اللغة هي مصدر من (رأى)، وتعني في اللغة العربية الإبصار بالعين والاستشعار المسبق بالقلب أو هي النظر بالعين والقلب معاً[20]. والرؤية اصطلاحاً تعني النتيجة النهائية التي يسعى المعنيون (الأشخاص أو الدول) لصنعها. وغالباً ما تتضمن الرؤية توليفة من الأهداف والوسائل والإدراك لما ينبغي القيام به وصولاً للغاية النهائية المبتغاة[21].

ويهمنا هنا في الحديث عن الاستجابة، الرؤية الإستراتيجية، التي غالباً ما يتم تداولها اصطلاحاً للإشارة إلى المرجعية الفكرية المؤهلة لرؤية الأهداف المطلوبة وهي في طريقها للتحقق في ظل الإمكانات والظروف المحيطة. تلك المرجعية التي تنظم حال توافرها صورة الفعل وهيئته (الاستجابة ونمطها)، حيث الارتقاء بالأداء صياغة لموقف أو استجابة له بصورة عقلانية ورشيدة[22].

ويرى (بيري سمث)، إن صناعة الرؤية الإستراتيجية تعد اختصاراً تخطيطياً للمهمة (الاستجابة) وبالتالي لا بد من الاهتمام بها وضرورة خضوعها للقياس وعدم الغموض[23]، بل وكما يرى (مايكل جون برورتون) ضرورة اتصافها بتواتر منطقي لفصولها، فضلاً عن قابليتها على التذكر، وإذا ما فقدت تلك الصناعة هذه الصفات تكون أشبه بالسلوك غير الموزون الذي يكلف أصحابه الانشغال بتداعيات كثيرة[24].

وإذا ما أردنا التحقق مما تقدم، فإننا نرى إن استجابة الدولة القومية لمظاهر التغيير بعد عام 1991 حيث انهيار الاتحاد السوفيتي رسمياً، تراوحت بين الاستجابة القياسية المخطط لها وبين الاستجابة غير القياسية وغير المخطط لها، لاسيما حيال ظاهرة العولمة مثلاً، التي تعد واحدة من أهم ظواهر ذلك التغيير، تبعاً لما أحدثته من صراعات غير متكافئة وزيادة للشروخ العميقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فضلاً عن جعل القيم ونماذج التنمية موضوع للمنافسة العالمية، الأمر الذي دعا الكثير من الأوساط الأمريكية في عهد الرئيس أوباما تلح على ضرورة استبدال العولمة، بثنائية الاستبداد والإرهاب. وهذا ما كشفته مؤسسة (Hoover) عام 2010، عندما أكدت في إحدى دراساتها على ضرورة توظيف الديمقراطية للحد من الإرهاب، عبر

استثمار عناصر التوتر القائمة في الدول العربية لخلق حالة ثورية تطيح بالأنظمة القائمة وبرعاية دولية كاملة[25].

ب. الهدف (القصد الاستراتيجي)، إذا ما حاولنا الاستمرار بقصدنا في متابعة كيفية صياغة الاستجابة، تصادفنا المرحلة الثانية حيث ضرورة تحديد القصد من الاستجابة إذ على ضوئها نستطيع أن نحدد صورتها ومداها وفصول الأداء فيها. وتلك عملية معقدة تبعاً للحاجة إلى ضبط عملية التفكير ذاتها[26]. ويرى (كولن تورست)، إن الاستجابة غالباً ما تكون محملة بهدف مقصود حلاً لمشاكل أو مجابهة لتحديات أو إبداعاً لموقف. بيد أن الإشكالية الكبيرة التي تكمن هنا[27] في قدرة (صناع القرار أو الدولة) في صياغتها لهدفها بما يتوافق مع الرؤيا السائدة لديها أو مع الإمكانيات المملوكة، التي تساعد على إتمام الهدف، تلافياً لأية فجوة إستراتيجية بهذا الخصوص.

ويرى مدفيديف، إن تحقيق الهدف الاستراتيجي الحامل للاستجابة الروسية للمتغيرات الدولية يستلزم خلق الظروف المواتية من أجل التخلص من التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي، علاوة على التنمية الديناميكية وتحويل روسيا الاتحادية إلى دولة رائدة عالمياً فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي ونوعية الحياة والتأثير في المستوى العالمي. ولهذا لا غرابة أن نجد إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية لعام 2020 تمثل نظاماً من الأولويات والأهداف والتدابير المستقرة سيما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية التي تحدد مستوى الأمن القومي ومستوى الاستقرار والتنمية الطويلة الأمد للدولة[28].

ج. الكفاءة

يرى ليز الكسندر، إن كفاءة الاستجابة، أي استجابة، تكمن في إفصاحها عن صورتها النظامية حيث تراتبية الرؤية، الهدف وتناسقهما ضمن علاقات صحيحة بما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التغييرات العاملة، لاسيما في ظل توسع حالة التحول في النظام الدولي، وظهور أوضاع جيوبولتيكية جديدة أدت في النهاية إلى تبني نماذج حلول للأوضاع المتأزمة على أساس إقليمي طالما بدت البيئة العالمية غير كفوءة بتوجهها إلى تلك الأوضاع وتهدئتها[29].

وتتحدد كفاءة الاستجابة في صورتين، حسب ما يراه، (فريد. بروش)، صورة تعقد المتغيرات وتداخلها، وصورة الانفتاح الذي تتبعه الدولة حيال المتغيرات الدولية سيما عندما تعتقد إنها بالإمكان الاستفادة من البيئة التي شيدتها استجابات الدول في إقليمها أو الاستجابات المتوقعة لقوى دولية فاعلة حيال متغير ما[30].

في ما يرى (دونالد دريزنر)، إن استجابة دولة ما للتغييرات الدولية، تعود في بعض مفاصلها إلى ما يتميز به صانع القرار من ألمعية وإبداع في معرفة نمط الاستجابة وحدودها وقراءة لنوع البيئة التشغيلية التي تقع فيها الاستجابة. فإستراتيجية الاحتواء مثلاً، تعد الاستجابة الأكثر كفاءة على طول التاريخ الاستراتيجي الأمريكي والتي ظلت قائمة منذ الحرب الباردة ولحد هذه اللحظة ليس كإستراتيجية ردع بل كإستراتيجية شاملة وركيزة أساسية من ركائز التطلع نحو الهيمنة العالمية[31]. مثلما كانت الوقائية بعد أحداث 11 أيلول 2001 الاستجابة الأكثر تأثيراً في تعزيز كفاءة الإستراتيجية الأمريكية على مجابهة التحديات الدولية وإقرار الجميع بارتهان الأمن العالمي لموجبات الأمن القومي الأمريكي[32].

د. الأهلية في الإفصاح عن محتوى الاستجابة ومضمونها، بمعنى طريقة إخراجها أو الإعلان عنها، كصياغة أو كقرار أو كمدى زمني، لاسيما في ظل ظروف التنافس الاستراتيجي على المصالح والموارد والمصير[33].

ويرى (اليـن كولنيز)، إنه كلما كانت الأهلية في الإفصاح عن الاستجابة، عالمية المستوى متقنة الخطوات كلما كانت درجة التحسس حيالها دولياً أقل، كما حصل مع توجه الأطلسي شرقاً أو تبني نهج المنظمات الإقليمية (الوظيفية) في الكثير من أقاليم العالم والإقرار بحيويتها وفائدتها[34].

والحقيقة، ومع تدفق المتغيرات الدولية، شهدت الساحة الدولية ظهوراً مكثفاً لمراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية (بيوت الفكر) لاسيما الأمريكية منها، التي كانت أساساً تمثل استجابة لحاجة صانعي السياسة والإستراتيجية، غير المحدودة للمعلومات والتحليلات المنتظمة والمتصلة بهم[35]. ويرى (توماس ميدفيتيز)، إن تلك المؤسسات والمراكز، قدمت أعمالاً ورؤى كانت على مستوى كبير من الأهمية في

تحديد المنطلقات الأساسية للكثير من البرامج الحكومية، فضلاً عن دفعها للقيادات الإستراتيجية باتجاه الإبداع الحقيقي والأداء الخلاق[36].

في ما يرى آخرون، إن مقومات الاستجابة هي ذاتها مقومات التغيير طالما بدت الاستجابة تعني في بعض حقائقها دفعاً للتغيير أو استحداثاً لموجباته، إذ يرى (روبنسون) إن الاستجابة لا يمكن أن تبنى دون رؤية أو فرصة، أزمة أو تهديد[37].

المطلب الثاني: نماذج واقعية لاستجابة الدول القومية لحركة التغيير الدولية

بداءة، لا بد لنا هنا من تناول أنماط الاستجابة، وسر تنوعها واندفاعاتها، برغم اشتراكها في اتجاه واحد بشكل عام . وقبل الخوض في ذلك لا بد لنا من القول، إن شروط الاستجابة أياً كان نمطها، وإن تناوبت حسب النوع والقيمة والدافع، إلا إنها تشترك جميعاً في الميزة التنافسية سيما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبح التغيير عنواناً للنظام الدولي وقانونه الأساس، حتى أخذت قواه ودوله تبحث عن فرص تفعيل قدراتها على خلاف ما حدث إبان عقود القرن الماضي وباتجاه تحديد موقف واضح من فصول ذلك التغيير ومعطياته فضلاً عن ظواهره المستمرة بالتوالد[38]. وقد تراوح ذلك التحديد بين اتجاهات فعل ورؤى مختلفة منها:

أولاً: التكيف أو المسايرة (نموذج الاستجابة الوطنية المخطط لها)

لقد كانت الاستجابة الوطنية لحقائق التغيير الدولية، مناسبات إفصاح متعددة، نقلاً وتوزيعاً، شروطاً وآليات، غلبت عليها المواقف المسبقة أو المتوقعة برغم البون الشاسع بينهما. وقد كان لحدة التغيير الحاصل بعد عام 1985، أثره في الترويج لهذا الخيار/ الاستجابة خاصة لدى الدول التي كانت تعاني اختلالات بنيوية وهيكلية مسّبت بناءها ووجودها ومكانتها[39]. وإذ أخذت الكثير من دول العالم الثالث بالتكيف (كاستجابة مخطط لها) كنمط استجابة يهدف إلى تحويل الأداء الوطني إلى صورة أخرى بكل ما تحمله من ارتقاء بمنهجية التعامل مع المعطيات والظواهر بصيغة تفاعل مستهدف مسبقاً، أو كمحاولة مدروسة لتعديل وظيفة النظام أو أحد أجزائه المهمة لزيادة الفاعلية عبر أجهزة موثوق منها أو مستحدثة[40]. بدا التكيف صورة من صور التغيير المستهدف لا المستقبل، أو ما يعبر عنه بالتغيير التكييفي، الذي غالباً ما يكون

نتيجة لتفكير مستغرق في العمق من أجل تطوير الأداء أو الاستفادة من الفرص أو مواجهة موقف استثنائي[41].

وقد حاولت الكثير من الدراسات السياسية والاجتماعية، مأخوذة بحتمية الزمن وتبدله، برصف مخططات توجيهية لتصريف التكيف/ كاستجابة مخطط لها عملياتياً. إذ عرض ثلاثة مراحل ينبغي إتباعها لبناء الموقف أو المواقف التي يضمها التكيف كخيار ومنها[42]:

أ. مرحلة الإذابة: وتكون هذه المرحلة مزدوجة السلوك/ الإجراء حيال القيود المفروضة على التغيير تبعاً لحال الدولة وطبيعة نظامها السياسي، أو حيال التغييرات الوافدة وتفكيكها بما يجعل النظام السياسي ومؤسساته متحرراً منها لصالح بناء مواقف أخرى. والحقيقة إن تجارب الدول في هذا المجال، أشرت خطورة هذه المرحلة، لاسيما في الدول ذات النظام الشمولي تبعاً لصرامة الموقف من التغيير وحساسية قياداتها من حقائقه الوافدة، وقناعتها بضرورة ضبط التعديل أو التحول داخلياً مع منع استقبال أية حوافز خارجية بهذا الخصوص[43]. ولدينا نموذجين هنا، الأول هو نموذج الدول الأوربية – الشيوعية، التي كانت ضمن المعسكر السوفيتي والتي لم تنجح في استيعاب المتغيرات الدولية وإذابة تأثيراتها الوافدة لتخر صريعة أمام مشروع التغيير[44]، وكذا الحال بالنسبة لدول الربيع العربي (ليبيا، تونس، مصر، ...الخ)، والثاني هو أنموذج بعض الدول العربية في تعاملها مع مشروع الشرق أوسطي الكبير، التي حددت استجابتها بالتكيف للمتغيرات الدولية عبر إتباع برنامج داخلي للإصلاح همه ترسيخ الأمان داخل النظام السياسي عبر ابتكار مؤسسات حاملة لصورته المتفتحة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بعد تخلصه من أنماط السلوك غير المرغوب بها[45]، كما هو الحال مع موقف (دول الخليج والأردن والجزائر والمغرب) من ذلك المشروع. وهذا يعني إن هذه المرحلة وصيرورة الأداء فيها هي من تقرر التمييز بين نوعي التكيف، الإيجابي (التعاقدي) أو السلبي (الإذعاني)[46].

ب. مرحلة التغيير، وتبدأ هذه المرحلة، بعد أن يستطيع النظام السياسي عكس المتغيرات لصالحه، والمباشرة بتوفير البيئة الملائمة لها بدءً من الأطر القانونية/ التشريعية...

وانتهاءً بتعزيز فرص المشاركة السياسية[47]، وبما يوفر الفرصة المثلى لتخلصه من أزماته التكوينية ك(أزمة الهوية والشرعية والاندماج) أو الهيكلية ك(أزمة البناء) بما يجعل الإرادة في إدارة الأوضاع أكثر تحرراً. وكلما كانت تلك الإدارة منظمة كانت الحصيلة أجدى نفعاً. أما إذا كان التغيير مستعجلاً، فإن الممارسات اللاحقة للنظام تبدو ارتدادية حالما تبدأ عواصف التغيير بالهدوء، بل تبدو مدعاة لرؤية الأزمات تترى لتكون صورة مختصرة من التغييرات المستهدفة، عندها فقط يبدو التغيير عشوائياً دون خطة واضحة أو دون محاولة لتحقيق أي هدف[48].

جـ. مرحلة التجميد، وهذه المرحلة تبدو واضحة، عندما تصادف حركة التغيير قيوداً بنيوية أو مصطنعة تحد من خلق المستقبل، أو لأن حركة التغيير أساساً بنيت وفق أهداف قصيرة الأمد، همها استيعاب المثيرات الخارجية لصالح إجراءات فورية روتينية لا تلبث أن تكتفي بفائدتها الوقائية للحفاظ على النظام القائم، معللة ذلك بالحفاظ على الهوية أو البحث عن نموذج لإعادة هندسة وجود النظام أساساً، أو البيئة الحاضنة له[49]. وقد تتجسد هذه المرحلة في تحديد الشكل القانوني للتغيير على المستوى الاقتصادي مثلاً حيث يتم الاكتفاء هنا بالخصخصة دون تغييرات هيكلية أعمق، والدعوة إلى تجاوز أزمة الاندماج لاسيما في الدول المتعددة المكونات دون برنامج لتكامل الإرادة الوطنية بصورة ديمقراطية، أو الدعوة إلى التكتلات والتحالفات الإستراتيجية خارجياً دون البحث عن مقومات ديمومتها، كما حصل مع الكثير من التدابير خارج أسوار الدولة القومية، التي سرعان ما أصابها العطل أو أفصحت عن عدم قدرتها على مسايرة التغييرات إلى منتهاها[50].

وبناءً على ما تقدم، بدا التكيف استجابة مخطط لها من لدن الدولة القومية طالما رأت به انتقالاً كمياً ونوعياً من وضع إلى آخر، بكل ما يضمه ذلك الانتقال من تعديلات مجتمعية مناسبة تتناسب مع التغييرات الحاصلة أو تتماشى معها. في ما رأى البعض به خياراً اضطرابا[51].

ويستند خيار /استجابة التكيف، على جملة من الشروط:

أ. الإحساس المتولد لدى الدولة القومية وصناع القرار فيها، بضرورة التغيير وحتميته، ليس لأن الزمن الذي تحيا فيه الدولة القومية بات مليئاً بالتغيير والديناميكية بل لأن التغيير بدا عملية مستمرة يتوجب دوماً استجابة مخططة له، توقعاً وتنبؤاً، لضمان البقاء والمحافظة على المكانة المستهدفة أو الانسجام معها [52].

ب. قدرة الدولة القومية للتوائم مع حركية التغييرات الحاصلة أو المتوقعة، بنماذج أداء مقابلة تمثل بمجملها استجابة مفتوحة لها، وإن اتخذت شكلاً تلقائياً في البداية، مثال ذلك اهتمام الدولة القومية بالتبدلات الثقافية التي أنتجتها الثورة المعرفية لاسيما ببعدها الاتصالي بكل ما حملته من تأثير على أفكار ومعتقدات الأفراد[53]، كما حصل في دول الكتلة الشيوعية عندما تصاعد الاعتقاد المستمر لدى الطبقات الشعبية بفشل الشيوعية في تحقيق نظام اجتماعي سليم، وسوء الإنتاجية، وتفشي الفساد الإداري والمركزية الحزبية المعيقة لأي تطور إيجابي، فضلاً عن نجاح اندماج القسم الشيوعي من ألمانيا مع القسم الغربي الرأسمالي منها وغيرها من العوامل التي أسهمت في دفع حركة الإصلاح الداخلي والمطالبة بالتغيير الإيجابي بكل ما تحمله تلك المطالبة بضرورة ارتفاع الدولة إلى مسؤولياتها في التعاطي تكيفاً أو مسايرة مع التغييرات التي بدأت حينها بالتأثير المتوقع، أو كما حصل مع المجتمعات العربية بعد سيادة موجة الربيع العربي.

ج. حيازة النظام السياسي للمرونة اللازمة لإجراء التكيف بصورة الإصلاح المنضبط، أو ما يسمى بإعادة هندسة أو إنتاج صورته الأساسية، بما يجعله محفزاً لإعادة دور الدولة لا التخلي عنه[54]، وقد عانت الدولة القومية على مختلف أنماطها (متقدمة، نامية) (قوية، ضعيفة) اكتساب تلك المرونة، خاصة في ظل انفتاح مخرجات التغيير إلى مديات بعيدة. فالديمقراطية مثلاً بقدر ما مثلت من خيار لإعادة حيوية النظام السياسي ومهامه، مثّلت أيضاً موجة دولية انطلقت بالمجتمع الدولي إلى مرتبة (المجتمع العالمي) حتى أصبحت مطلباً جمعياً لكل الدول بكل ما تضمنه من تشجيع للتعددية واحترام حقوق الإنسان.

ثانياً: نموذج الاستجابة الإقليمية. ((الاستجابة المتولدة)).

شهد العقد الأخير من القرن العشرين، حثاً جيبولوتيكياً كبيراً ترافق مع الحث (الثقافي – الحضاري) الذي سبق أن تحدثنا عنه في الصفحات السابقة، طالما بدت الجيبولوتيكيا كما يقول الدكتور (جاسم سلطان) صاحب كتاب (الجغرافيا والحلم العربي القادم) ، هي الأداة الأساسية بيد القوى الدولية لصياغة وجودها، بل وصياغة مكانتها الدولية، فضلاً عما تمثله من أهمية ثابتة كونها تمثل ضمير الأمة وعنوان أبنائها، ومفتاح سياستها القومية، والأهم إنها الأديم ((الإقليم)) الذي تتراكم عليه القوة وتمارس من أجله بدلالة صيانة الأمن للدولة القومية عامة[55]، الذي يبحث في الدفق الذي أسسته المتغيرات الدولية بعد عام 1991، يجد أن مجمل النظريات المؤطرة لاستراتيجيات القوى الكبرى، تشكلت على وفق ما تؤسسه تلك المتغيرات من متطلبات لعل أهمها (إعادة تشكيل خارطة توزيع القوة عالمياً)، بكل ما تحمله تلك المهمة من تشخيص لمراكز القوة وسعيها لخلق نقاط ارتكاز عالمية لها، حتى بدا التنافس قانوناً أساسياً لتصريف التغيير ومعطياته جذباً وطرداً، لا مجرد قانون لتصريف فاعلية الأداء الاستراتيجي كما كان أيام الحرب الباردة. وهذا ما انعكس، وكما مر بنا، على تغيير مكانة الدولة القومية جيبولوتيكياً رغم بروز ارتفاع ملحوظ لبعض منها كما هو الحال مع إيران وتركيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وحتى أفغانستان[56].

والحقيقة، إن هذا التبدل، أحدث تطوراً كبيراً في النظر للدراسات الجيبولوتيكية، وظهر واضحاً في حالتين:

الأولى، إن الدولة لم تعد تكتفي بالسعي لحيازة مكانة ما بالاعتماد على عناصر قدرتها الذاتية، وإنما لجأت إلى توظيف تلك العناصر من موقع واتجاهات أكثر مساحة وأفق، بمعنى إن الدولة القومية لم تعد تنظر إلى مكانتها نظرة الجبرية الجغرافية، بل لا بد لها من أرداف تلك النظرة بـ(سياسة) مقصودة لاستثمارها لا توظيفها فحسب. وهنا فسحت المتغيرات الدولية لبعض الدول أن ترهن استجابتها لتلك المتغيرات على وفق ما تستطيع إبداعه من سياسة لمكانتها الجيوبولتيكية[57].

ولم يقتصر ذلك الحث على الدول القومية، لاسيما دول العالم الثالث، بل فسح المجال واسعاً للتمييز بين القوى الدولية من حيث تراتبيتها في سلم القوى، بناءً

على مكانتها الجيبولوتيكية أو بناءً على ما أقدمت عليه من تدابير لتعظيمها لاسيما بإسلوب التكتلات أو التحالفات أو المنظمات كما هو الحال مع أوربا (الاتحاد الأوربي) اليابان (إيباك) والصين (شنغهاي) ...الخ. وهذا ما انتبهت إليه فعلاً الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت إلى خلق جيبولوتيكيا إقليمية وأمريكية عالمية لاسيما في الأقاليم التي مثلت لها فراغاً استراتيجياً وبما يخدم مصالحها ويدعم خططها في الهيمنة على العالم، لاسيما في أوراسيا (رقعة الشطرنج) أو منظمة البحر الكاريبي أو أوربا البحرية، وهو ما تضمنه مشروعها الجيو إستراتيجي (الماكندرية الجديدة)[58].

أما الثانية، فقد تمثلت بظهور تدبير جديد عد بكل المقاييس، الحاضنة للتكتلات والترتيبات الإقليمية، ألا وهي فكرة الإقليمية الجديدة التي تجاوزت فكرة الإقليمية الوطنية ووحدة الدولة لصالح إقليمية الحيز الأرضي الأوسع، الذي اتخذت منه الدولة القومية ميداناً للعمل الجماعي ضمن أطر ومناهج وظيفية تعظم العائد المتحقق من السياسات وتنظم شروط النظر إلى التدابير الاستراتيجية التي فرضتها المتغيرات الدولية المشاركة، على الأقل حصانة للدولة، وزيادة للتأثير في البيئة الدولية بعد أن وجدت الدولة القومية، عموماً، في ظل هول وتدفق المتغيرات الدولية، صعوبة صياغة وجودها، مكانة ودوراً[59].

ويرى (ويليام توماس اليسون)، إن شعور الدولة القومية بالعجز عن تسويق ذاتها في زمن التغيير وإدراكها لحيوية إيجاد صلة وصل بين وضعها الكياني وإرادتها المتطلعة للتفاعل دفعها إلى ضرورة البحث عن إطار جيبولوتيكي – إستراتيجي (جيو إستراتيجي) يعد بمثابة صورة لأُمة لما فرضته المتغيرات الدولية من ضرورة التنسيق التي تتجاوز قوى السياسة لصالح دمجها برؤى الإستراتيجية، وصولاً إلى درجة موثوق بها من إعادة بناء النسق الدولي الذي يعتمد على الثقة والتعاون والمصداقية[60].

وقد أريد من هذه الفكرة التي أطلق عليها (الإقليمية الجديدة) القفز على تسارع المتغيرات الدولية لصالح بناء الذات، ولكن بإطار جمعي محدد من العلاقات والتفاعلات ومنظر له غرضياً (اقتصادياً وتجارياً وتقنياً). وهنا بدت الإقليمية، كفكرة وكتطبيق عملي، حلقة وسيطة بين الدول القومية وبين النظام الدولي مما ترك تأثيراته

المباشرة وغير المباشرة على الوضع الدولي والإقليمي لاسيما بعد أن وظفت كعلاج للمشكلات الحرجة اقتصادياً وأمنياً[61]. مثلما بدت حلقة وسيطة بين المنهج الوظيفي وقانونه التعاون، والمنهج السلوكي ودالته بناء مقتربات فهم مشتركة للتحديات المتواترة، وبما يؤمن وجود فرص أكبر للمشاركة في النظام العالمي بدلاً من التهميش والتمييز في المعاملات بين نظام إقليمي وآخر ناتج عن طبيعة وهيكلة النظام الهرمي[62].

وعلى الرغم من فوائد تدبير (الإقليمية الجديدة)*، فإن البعض رأى فيها لاسيما هنتنغتون محلاً مقبلاً لتدافع الصراعات الحضارية (بين الحضارة الواحدة أو بين الحضارات المختلفة) لاسيما إن فاعلية هذا التدبير تتنامى عكسياً مع التنوع الثقافي والحضاري لأطرافه[63]. وبذات النظر يرى (بول كيندي) (إلى أن الترتيبات الإقليمية الجديدة لها بنى ثقافية وحضارية مختلفة تحددها عناصر مختلفة منها الموقع الجغرافي، الموارد، الموجودات الرأسمالية، درجة كفاءة شعوبها...الخ. وهذا الأمر قد يثقل كاهل هذه المنظومات أو يقلل من عوائد المنفعة المرتجاة منها . ليعاود التنوع الثقافي – الحضاري أثره في تعويق استمرار ذلك التدبير لاسيما عندما ترى دولة من دوله بأنها غدت متضررة من اتفاق ما أو مكسب ما لصالح دولة أخرى، مما يجعل التعاون المفترض، بوابة لصراع محتمل خاصة عندما تكون تلك الدول متمايزة حضارياً[64].

وقد جاءت أحداث 11 أيلول 2001 لتدفع الولايات المتحدة الأمريكية لما أطلق عليه بوش الأبن بإعادة الأقلمة من جديد ودفع الحياة فيها عبر تشييد الشراكات الإقليمية وبما يجعلها مقدمة لضبط استجابة الدول للمتغيرات الدولية بدلاً من تعددها، أي توليد استجابة موحدة غير مضرة بالمصالح والأهداف الأمريكية، لاسيما بعد أن بدأت التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية كما أشرتها إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية لعام 2008، من صناعة أقاليم بعينها أو من دول ضمن تلك الأقاليم[65].

ويستفاد من هذه الطروحات، إن الاستجابة المتولدة ونموذجها الإقليمية الجديدة، جاءت بمقاربة منطقية أغنت الأداء الاستراتيجي – العالمي، من خلال تركيزها على فك الاشتباك الذي ظل قائماً طوال الحرب الباردة، بين الإستراتيجية والسياسة على وفق ما أسماه الدكتور (منعم العمار) بالعثور على مفاتيح الرعاية لقراءة التغيير والمواقف المتولدة عنه فضلاً عن صناعة الأهداف التي تتطلبها الاستجابة حياله[66]. وهنا بدت الاستراتيجيات الدولية في الحقيقة رمّية على ما تجود به الاستراتيجية الأمريكية من منحنيات أداء لتشكيل الصيرورة الموضوعية لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث أخذت تلك الاستراتيجية، وعلى وفق رؤية كانط، في كتابه (نقد العقل الخالص) إلى دفع التناقض إلى منتهاه في كل شيء، ذلك التناقض الذي مثل للأمريكان الجدار الذي يعيق رؤية النظام الدولي على وفق أهوائهم[67].

وقد بذلت الولايات المتحدة في هذا المجال، جهوداً جبارة لم تزل مستمرة لحد هذه اللحظة، عبر القناة الدبلوماسية (القوة الناعمة)، ففي تقرير لمجموعة عمل برئاسة (بيتر بيترسون) وبرعاية مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي بعنوان (العثور على صوت لأمريكا: إستراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية الأمريكية)، (أن التناقض الثقافي – الحضاري المولد للعداء للولايات المتحدة الأمريكية يهدد أمنها القومي ويشل فاعلية دبلوماسيتها، وهي ليست معرضة فقط لمخاطر زائدة من وقوع هجوم مباشر من جانب أولئك الذين يكرهونها أكثر من غيرهم، بل لأنه يصبح من الصعب أكثر فأكثر على الولايات المتحدة أن تحقق مطامحها الطويلة الأجل بينما هي تخسر أصدقائها ونفوذها)[68]. وهنا بدت الإقليمية الجديدة وكأنها تضمن بإقامتها وتشكيل أنظمتها، مهمة للحلفاء لإعانة الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز مكتسبات الاستجابة لدى دول أخرى لم تحدد موقفها من الولايات المتحدة أو تعارض توجهاتها لصالح الولايات المتحدة، كما هو الحال مع الدور التركي والقطري في الشرق الأوسط، وكوريا الجنوبية واليابان في جنوب آسيا، وجنوب أفريقيا في أفريقيا وغيرها. عندها فقط لا يكون بالنسبة للولايات المتحدة (أي انفصال بين الدبلوماسية والجوانب الأمنية العسكرية) على حد قول كيسنجر[69]. فهي تدرء المخاطر التي تهدد

الولايات المتحدة وتحمي حلفاءها، وتحقق موازنة دقيقة للاحتياجات الأمنية البديلة لها وكما يقول بريجنسكي في تبريره لمنظومة الدرع الصاروخي الأمريكي[70].

ثالثاً: نموذج الاستجابة العالمية ((الاستجابة المقصودة)).

في خضم الصراع بين العظميين أيام الحرب الباردة، وتصاعد حدة التنافس بينهما، سادت قناعة متذبذبة، بأن عنصر المساومة في الأداء الاستراتيجي الدولي، سيرتهن لا محالة بالبعد التقني، الذي بدا الحاصل الأقوى للإرادة، والميدان الأفصح عن نوايا التطلع نحو السيطرة والهيمنة ومسك مقود (التغيير ومولداً لحقائقه المستدامة)، حتى أخذ البعض يبشر بأن التقنية ستكون لا محالة صدمة المستقبل – على حد قول توفلر – كونها هي أداة التحكم والتصرف بكل المتغيرات[71].

ولكن ما أن حل زمن التغيير الحقيقي، حتى بدا العالم أمام مدركات جديدة، تمثلت بأن التقنية وإن مثلت أسلوباً محدداً للتأثير، إلا إنها لا تمثل إطاراً عاماً لتأطير رؤى التغيير وتسويق النموذج المؤثر. وسر ذلك يكمن في عدم صلاحيتها بأن تكون قادرة لوحدها على إحقاق صور التكافؤ بين عناصر القوة والقدرة ما لم تردف باستراتيجيات ثقافية – حضارية تصرف الطموحات الإستراتيجية، ليغدو مصير القرن الحادي والعشرين معززاً لتلك الاستراتيجيات مثلما هو مرتهن بها. ولعل أولى هذه الاستراتيجيات تلك التي مثلتها أطروحة (نهاية التاريخ) التي طرحها المفكر الأمريكي الجنسية ذو الأصول اليابانية (فرانسيس فوكوياما) ذات الطابع التبشيري، لتعرض نمطاً جديداً من القيم المعبرة عن انتصار الرأسمالية على الشيوعية والسعي لخلق ثقافة عالمية تمثل منتهى التطور للإنسانية والشكل النهائي لأي حكم إنساني[72].

وإذ يرى البعض بهذه الأطروحة، منفذاً لجعل القيم والرؤى الثقافية – الحضارية الغربية، هي الأساس بكل ما يعنيه ذلك من تجاهل للحضارات الأخرى[73]، فإنهم لم يتوانوا من عدها إخراجاً مقصوداً (استجابة) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للمتغيرات الدولية وإدارتها على وفق ما تمليه مصالحها التي بدت تغطي كل أقاليم العالم. ليغدو التوسع الجغرافي للقدرات الإستراتيجية الأمريكية مغطاة بنموذج

قيم وتقاليد أداء، مولدة للشرعية طالما بدا الحال يشير إلى انتفاء البديل الحقيقي للنموذج الأمريكي[74].

ومن هنا بدأت الأوساط الأمريكية بنشر أفكارها وقيمها الثقافية – الحضارية، وبثها في ظل اللهفة العالمية في البحث عن مظلة مجتمعية تستظل بها، الدول والشعوب، كمرجعية حاضنة للتغيير واستجاباته، واستغلالاً لما أرسته الثورة التكنو– معلوماتية من إمكانيات وقدرات لوجستية لتعميم الثقافة الأمريكية. والأهم ملئ الفراغات الثقافية التي خلفها انحسار الأفكار الشيوعية في الكثير من الأقاليم، وضبط رغبة القوى الصاعدة إلى الارتفاع بالحاجة إلى الانبعاث الحضاري والثقة بالنفس على وفق الخيار بين ثنائيات منضبطة الحدوث أمريكياً، العزلة مقابل التدخل، العمل الفردي مقابل العمل الجماعي، فكرة الأخلاقية مقابل الواقعية، وصولاً إلى فرض النموذج الأمريكي كإنجاز تاريخي جماعي[75].

وقد عمدت تلك الأوساط إلى استغلال الحاجة الدولية إلى رؤية حضارية لما ينبغي أن يكون عليه النظام الدولي في المستقبل، لتمارس نوعاً من الحث والاستخدام للأفكار بعدّها قوة لينة وسلاح قوي خاصة في ظل ما تشهده أقاليم بعينها من انسجام ثقافي – حضاري عد أمريكياً، عائقاً يستوجب التعامل معه، لذا أرادت الولايات المتحدة نمذجة قيمها وعاداتها وثقافاتها وأخلاقياتها عالمياً بكل ما يحمله ذلك من إلغاء للخصوصيات الثقافية وإجبارها على تقبل النموذج الأمريكي الحضاري، حتى أصبح الاقتراب من الأخير أو الابتعاد عنه (كاستجابة) يمثل معياراً لحضارية تلك الدولة، بكل ما يعنيه من تجاهل للهويات الوطنية أو الإقليمية التي عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أخوائها من ميزة الانسجام الثقافي – الحضاري لصالح نموذجها الكوني[76]. ويرى (توماس باربينيف) أستاذ العلوم السياسية في كلية الأركان البحرية الأمريكية، إن الولايات المتحدة معنية وهي في القرن الحادي والعشرين ببناء نظامها القيمي لكي تعوض غياب الديمقراطية والعدالة في العديد من الدول حتى لو استدعى ذلك استخدام القوة[77]. وهنا جاء الإرهاب بكل أفعاله ليمثل محفزاً للولايات المتحدة بهذا الاتجاه حتى بدت تلك الدول، كما أشارت إلى ذلك إستراتيجية الأمن القومي

الأمريكي لعام 2002، غير معفاة من تلمس النموذج الثقافي – الحضاري الأمريكي كاستجابة مقنعة لها حيال التغييرات التي شهدها النظام الدولي، بكل ما تعنيه تلك الاستجابة من كونها نمط مجابهة منتقى من لدن الولايات المتحدة لمواجهة المطالب غير الشرعية لدول محور الشر. على حد قول ميشال بوغنون موران صاحب كتاب (أمريكا التوتالتيارية)[78].

ومن خلال ما تقدم يتأكد لنا أن استجابة الدولة للمتغيرات الدولية ، هو امرأ ضروري لتأكيد دلالة وجودها ، وان الكيفية التي يتم بها الاستجابة ، ومدى قدرة الدولة على إدراك حقيقة التغيير وتوجهاته وحجمه ومتطلباته ، فضلا عن ضرورة امتلاك الأدوات اللازمة والمتطلبات، لتغيير ايجابي يضمن فاعليتها ، وبذلك يتأكد للباحث صحة الفرضية .

الخلاصة :

التغيير حقيقة دائمة ، ولطبيعته المتسارعة ولمتطلباته وتأثيراته وتداعياته، وجدت الدولة نفسها أمام ضرورة الاستجابة لمعطيات هي غير قادرة على تجاهلها لحقيقة تداخل الاهتمامات الدولية . وعلية فالاستجابة آتية . فألزمت الدولة أكثر من ذي قبل بالإدراك الاستراتيجي لمتطلبات الوجود والديمومة والفعل المؤثر ، في عالم متغير ليس في مجال الآليات فحسب، بل في دلالات وجود الدولة وفاعليتها . ومن هنا جاءت فرضية البحث التي مفادها "التغيرات الدولية المتلاحقة ، تفرض على الدولة أمثلاك عناصر وجودها ومشروعيتها وفاعليتها ، كأستجابة ذاتية وموضوعية للتغيرات الدولية المختلفة ، وتأكد حضورها وتؤمن مصالحها ".

ومفهوم الاستجابة يشير بالعموم إلى القدرة العالية على مواجهة التحديات والعقبات التي يفرزها التغيير أو منعاً له، واستلهام حاجات الدول في التغيير بسرعة ودقة ومرونة عالية. والاستجابة بدالة السلوك ، هي عملية مقصودة يراد منها إيجاد مقتربات لبناء وتوظيف لممكنات القوة لصالح بناء القدرة المنقولة أساسا بالفعل الاستراتيجي ، وهذا

ما تظهر فائدة في أوقات التغيير بكل ما تحمله تلك الأوقات من آثار في هيكلية النظام الدولي .

والاستجابة يمكن تحقيقها عبر نماذج مختلفة ،منها نموذج التكييف أو المسايرة ، ويهدف إلى تحويل الأداء الوطني إلى صورة أخرى بكل ما تحمله من ارتقاء بمنهجية التعامل مع المعطيات والظواهر بصيغة تفاعل مستهدف مسبقاً، أو كمحاولة مدروسة لتعديل وظيفة النظام أو أحد أجزائه المهمة لزيادة الفاعلية عبر أجهزة موثوق منها أو مستحدثة. ونموذج الاستجابة الاقليمية المتولدة والتي تمثلت بظهور تدبير جديد عد بكل المقاييس، الحاضنة للتكتلات والترتيبات الإقليمية، ألا وهي فكرة الإقليمية الجديدة التي تجاوزت فكرة الإقليمية الوطنية ووحدة الدولة لصالح إقليمية الحيز الأرضي الأوسع. اما النموذج الثالث فهو الاستجابة العالمية أو الاستجابة المقصودة.

Conclusion :

The change permanent reality, and the rapid nature and its requirements and its effects and consequences, the state has found itself faced with the necessity to respond to the data are not able to ignore the fact overlapping international concerns. And Garret Responding to come. State more than ever before to the requirements of the strategic perception of existence and permanence and influential act, in a changing world is not in the field of mechanisms, but the implications of the existence of the state and effectiveness. Hence the hypothesis that that "the successive international changes, imposed on the state have elements of their existence, legitimacy and effectiveness, subjective and objective response to various international changes, and make sure their presence and believes its interests."

The concept refers peek response to the high capacity to meet the challenges and obstacles that secreted change or prevent him, and inspired by the needs of the states to change with speed and precision and high flexibility. The response function behavior, is a deliberate process intended to find approaches to build and employ the force enablers for the movable ability to build strategic already basically, that's what the benefit show in times of change in every sense of those times of the effects in the structure of the international system.

The response can be achieved through various models, including conditioning or appeasement model, it aims to transform the national performance to another image in every sense of the upgrade methodology to deal with data and phenomena form of pre-target interaction, or to work thought to modify the system function or a function of its parts to increase efficiency across devices reliable or updated. The model regional response generated marked by the emergence of a new measure of counting all accounts, the incubator of blocs and regional arrangements, namely the idea

that the new regional overstepped its national territorial integrity and the idea of a regional state for the benefit of the wider geospatial. The third model is the global response or landing Response.

[1] عن هذه الأنماط وأثرها في ظاهرة الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ينظر: أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 109، 1992، ص 151 وما بعدها.

[2] تشير هاتين النظريتين إلى أن الأمريكان لا يفكرون إلا بالمصلحة القومية عنوان ذاتيتهم. للمزيد ينظر: ما يكل هندسون، المآزق الامبريالية، إدارة المناطق الجامحة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 284، 2002، ص 39–41.

[3] وين كينث سايمنن، العبقرية والإبداع والقيادة، ترجمة شاكر عبد الحميد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 176، 1993، ص 13.

[4] هذا ما عانت منه الدول الصغيرة. للمزيد ينظر: حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص 13.

[5] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ص 35.

[6] هذه القناعة ترسخت لدى الدول الأوربية وهي تتجه لوحدتها منذ عام 1992. للمزيد ينظر: عماد عبد الكريم، أوربا الموحدة في عقد من الزمان، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 47 وما بعدها.

[7] نقلاً عن منعم صاحي العمار، استجابة النظام الإقليمي العربي لحقائق التغيير الدولية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 96، 1997، ص 79.

[8] مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية،، الطبعة الأولى، ترجمة حين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ، ص 36. 2006.

[9] هذا ما عده البعض مرجعية مسوقة لمسودة قانون الاتحاد الأوربي. للمزيد ينظر:

Alana Kaczorowska, European union law, 3ed, Rutledge, U.S.A, 2013, p.p.4-6.

وكذلك عبد الهادي العامري، الوحدة الأوربية والمرتكزات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، العبيكان، الرياض، 2012، ص 38 وما بعدها.

[10] جوزيف سي. ناي، اختبار سياسة أوباما الخارجية، شبكة المعلومات الدولية:www.project-synicte.org

[11] منعم صاحي العمار، ، مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1997، ص 79 وما بعدها.

[12] زبيغنو بريجنسكي، ، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، الطبعة الأولى، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 27.

[13] نقلاً عن أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 20، 2008، ص 107.

[14] قحطان كاظم الخفاجي، الإستراتيجية العربية حيال العراق، تكامل الوظائف لوظيفة التكامل، ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان 21/22، 2010، ص 84.

[15] منعم صاحي العمار، الهيمنة بين ظاهرة التجديد ومستدعيات التدحرج، أوراق إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 109، 2002، ص 2.

[16] نقلاً عن عادل محمد التريكي، التغيير العالمي الشامل، شبكة المعلومات الدولية، ص 6.

[17] نقلاً عن تيري. دي. دبيل، ، إستراتيجية الشؤون الخارجية، ترجمة وليد شحادة، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 51.

[18] وهذا ما بانت آثاره جلية في تداعيات التغيير في دول الربيع العربي. للمزيد ينظر: عمر ربيع يونس، راديكالية غائبة، تداعيات الاقتصاد على التحول السياسي في دول الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 191، 2013، ص 29 وما بعدها.

[19] جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية ، ترجمة جورج كتورة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009 ، ص 42.

[20] أبن منظور، معجم لسان العرب، المجلد الخامس، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص 84.

[21] محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزبادي، القاموس المحيط، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 358.

[22] Michael John Burton, Camprign mode, strategic vision in congressional elections, rowman and little filed publisher margland, 2003, p.7.

[23] Perry M. Smith, op. cit, p. 18.

[24] Michael John Burton and Daniel M. Shea, compaing mode, strategic vision in congressional elections, Rowman and little filed publishers, mary land, 2003, p. 12.

[25] Shadi Hamid and steven Brooke, promoting democracy to stop terror, policy review institution, 2010, p.p. 6-7.

[26] Perry M. Smith, op. cit, p. 18.

[27] Michael John Burton and Daniel M. shwa, Campaign mode, strategic vision in congressional elections, Rowman and little field publisher, Maryland, 2003, p.12.

[28] ديمتري مديفيديف، ، إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية لعام 2010، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، مكتبة العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012 ، ص 18.

[29] Liz Alexander, Craig Beading, thought leadership, valley silicon, California, U.S.A, 2012, p.16.

[30] عن ما تتضمنه الكفاءة من صور تتحدد في ضوئها الاستجابة، ينظر:

Fred Brush, Astakeholder approach, strategic Management, Cambridge university press, London, 2010, p. 42.

[31] D. W. Drezner, The new world order, foreign affairs, No.3, 2007, p. 46.

[32] فلاح مبارك بردان، الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2005، ص 98.

[33] محمد عبد السلام، السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 146، 2004. شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1SB2K27. HTM

[34] Alan Collins, Comtemporary security studies, oxford university press, 2007, p. 76.

[35] لقد سطع نجم هذه المراكز لاسيما تلك التي تهتم بمشاغل صناع القرار الخارجية لتقدم لهم صيغ قرارات جاهزة للتطبيق، اطلق عليها خرائط الطريق. أو مشروع الصفر. للمزيد أنظر: أريك لوران، عالم بوش السري، الديانة والمعتقدات والأعمال والشبكات الخفية، ترجمة سوزان قازان، دار الخيال، بيروت، 2003، ص 35.

[36] Thomas Medvetz, Think Tanks in America, The university of California, San Digo, U.S.A, 2010, p. 24.

[37] نقلاً عن أحمد الزيود، إدارة التغيير في منظمات العمل، الطبعة الأولى، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، عمان، 2006، ص 31.

[38] محمد البو زيدي، التغيير السياسي، ملاحظات حول مقتربات التحليل الانكلو سكسوني، المجلة المغربية للقانون والاقتصاد، الرباط، العدد 26، 2006، ص 131.

[39] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1988، ص 54.

[40] عن علاقة ذلك بوظائف النظام، يراجع: إبراهيم درويش، النظام السياسي، الطبعة الأولى، دار الطبع بلا، 1965، ص 15.

[41] يرى البعض بهذا النوع من التغيير استباقاً للمتغيرات التلقائية التي تتعرض لها الدولة القومية. يراجع: نصر محمد عارف، النفق الانتقالي، المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 188، 2012، ص 53.

[42] بندي عبد الله عبد السلام وعلى مراد، التغيير قراءة مفاهيمية دلالية ، شبكة المعلومات الدولية.

[43] هناء عبيد، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر، تحليلات دولية وعربية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: http://www.acpss.org.

[44] بلا، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 184، 2011، ص 10.

[45] يصف البعض هذا النموذج بالعقلانية. للمزيد ينظر: أمل حمادة، تحول طويل المدى، هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 185، 2011، ص 42 وما بعدها.

[46] منعم صاحي العمار، العولمة وأثرها في تهميش النظام الإقليمي العربي، مجلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، العدد الثاني، 2002، ص 24.

[47] يرى البعض، إن كل نظام سياسي وطني كان أم دولي له قدرة بذاته للتكيف تلقائياً بدرجة أو بأخرى مع ما تولده تفاعلات مع البيئة من حقائق ومتغيرات. ينظر ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توزان القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 61.

[48] وهذا ما حصل عند تواتر مظاهر الاحتجاج الدولية خلال موجة الربيع العربي. للمزيد ينظر: أحمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 184، 2011، ص 15.

[49] أنصاف الريضي، ، التحولات السياسية والاقتصادية ي دول أوربا الشرقية، الطبع الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1995 ، ص 97 وما بعدها.

[50] عن تلك الخيارات، ينظر: السيد ياسين، تغيير العالم، جدلية السقوط والصعود الوسطية، مصدر سبق ذكره، ص 19 وما بعدها.

[51] سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مركز وايد سرفس للاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة، 2000، ص 251 وما بعدها. وكذلك عماد مؤيد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 60.

[52] يربط البعض، برغم تبنيهم للنظرية البنيوية، بين الاستجابة وقدرة السلطة على بناء مقاربة إستراتيجية لأدائها ودورها ومكانتها. للمزيد يراجع: عمر مهيبل، البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 160–162.

[53] علي زهران، النظام الدولي والإقليمي بين الاستمرارية والتغيير، دراسات في مشكلات معاصرة، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، القاهرة، 1996، ص 59.

[54] هذا ما ظهر جلياً كتحدٍ للدول غير الموحدة. للمزيد ينظر: خالد حنفي، الدولة غير الموحدة، تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 189، 2012، ص 6.

[55] جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم، دار تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، 2011، ص 8 وما بعدها.

[56] محمد السعيد ادريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 138، 1999، ص 34 وما بعدها

[57] H.Amirahamid, Re contruction and regional diploma in the presian Gulf, international affairs, No.3, 1993, p.61.

[58] هذا ما أفصح عنه بريجنسكي وأسماه بفجوة التاريخ السوداء المؤقتة. للمزيد ينظر: زبيغنو بريجنسكي، الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة أمل الشرقي وفاضل جتكر، دار الأهلية للطباعة، عمان، 1994، ص 135.

[59] يرد البعض جوهر هذه الدعوة إلى الإدراك المتحقق لدى الأمريكان بضرورة تشجيع تدابير (توحيد العالم) لاسيما إن الفرصة لم تزل متاحة للقيام بذلك. للمزيد ينظر: ريتشارد هاس ومارتن اندك، إنه وقت تجدد الدبلوماسية، نحو إستراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط، في استعادة التوازن، إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 52–53.

[60] William Thomas Allison, The united states and coalition Building in the new international order, Journal of the oxford round table, florida, winter, 2007, p.p.1-13.

[61] شيماء عادل فاضل القره غولي، الدور الإقليمي للعراق والمتغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2002، ص 21–22 وكذلك: Allan Collins, op. cit, p. 86.

[1] منعم صاحي العمار، مكانة الاستخبارات في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2012، ص 12.

*والحقيقة إن هذه الدعوة/ الفكرة وجدت لها صدى كبير في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تمثل في دعوة المجتمع الدولي لإصلاح الأمم المتحدة كبوابة لتسهيل ضمان وديمومة الاستقرار والسلام العالمي. يراجع: بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 117، 1994، ص 34 وما بعدها.

[63] صاموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1993، ص 212.

[64] بول كيندي، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص 28.

[65] ( ) **National defense strategy.**

عن شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:www. Defense.gov.2008.

[66] ( ) **منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير، ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 21–22، 2011، ص 11.**

[67] ( ) **كانط، نقد العقل الخالص، ترجمة صحيفة طريق الشعب، الطبعة الألمانية، منشورات وكلام، شتوتجارت، 1982، ص 32. ويذهب البعض إلى رد التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول إلى هذا السبب. للمزيد ينظر: فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 119.**

[68] ( ) **مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، العثور على صوت لأمريكا: إستراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية، في مجموعة باحثين، العراق، الغزو والاحتلال، المقاومة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 302.**

[69] ( ) **هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة علي مقلد، الطبعة الأولى، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 9.**

[70] ( ) **زبيغينو بريجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ، الطبعة الأولى، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 32.**

[71] ( ) **للتفاصيل أكثر، ينظر: ألفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1974، ص 5.**

[72] ( ) **فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993، ص 82.**

[73] ( ) **للمزيد ينظر: روجيه غارودي، كيف صنعنا القرن العشرين؟، الطبعة الثانية، ترجمة ليلى حافظ، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 49–50.**

[74] ( ) **هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002، ص 215.**

[75] ( ) **عن هذه الثنائيات، ينظر: علاء بيومي، السياسة الخارجية الأمريكية والازواج المتناقضة، صحيفة البيان الإماراتية، 22/11/2002، ص 8. من شبكة المعلومات الدولية.**

[76] ( ) **فرانسيس فوكوياما، العولمة الاقتصادية والثقافة، ترجمة سعد علي حسين وباسم علي خريسان، دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 15، 2002، ص 41.**

[77] ( ) **نقلاً عن فلاح مبارك بردان، مكانة الهيمنة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص 97–98.**

[78] ( ) **نقلاً عن محمود حيدر، المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد، فلسفة التدمير الخلاق، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 17، 2002، ص 10.**